الجهادية تزداد في أوروبا

"في ٤ كانون الأول/ديسمبر، خاطب مدير »وكالة الأمن والاستخبارات العامة« الهولندية روب بيرتولي منتدى سياسي في معهد واشنطن لمناقشة "التجديد المفاجئ والهائل" للجهادية في هولندا. وفيما يلي ملخص المقررة لملاحظاته."

روب بيرثولي
معهد واشطنن للدراسات الاستراتيجية

منذ أوائل الألفية الثانية تدرس »وكالة الأمن والاستخبارات العامة« الهولندية الأشكال المتعددة للحركة الجهادية في هولندا، ولاسيما الجهاد القائم على العنف. وفي بداية القرن الحادي والعشرين، كانت حركة الجهاد الناشئ في هولندا هادئة حيث اقتصرت على شبكات صغيرة ومعزولة تروّج لأفكار جهادية بشكل نظري من دون أن تحقق أهدافاً تُذكر من الناحية العملية. وقد كان دور الأجهزة الأمنية بسيطاً نسبياً وهو: العثور على الأشخاص الذين يرغبون بأن يكونوا مقاتلين وإقناعهم بالعدول عن مخططهم، وهو أسلوب غالباً ما كان يكلل بالنجاح.

إلا أن هذا الوضع تغير جذرياً في بداية عام ٢٠١٣. ففي غضون أشهر قليلة، غادر مئات الجهاديين إلى سوريا، وهي موجة فاجأت الجميع. وتشير التقديرات الحالية إلى أن عدد المشاركين الهولنديين المحتملين في الصراع السوري يبلغ بضع مئات، فيما يبلغ عدد المتعاطفين مع القضية عدة آلاف. ولا بد من الإشارة هنا إلى أن تسعة عشر مقاتلاً من بين المشاركين في الصراع لقوا حتفهم – من بينهم ثلاثة قتلوا في هجمات انتحارية – بينما عاد ثلاثون آخرون. ومن المثير للاهتمام في هذا السياق هو عدد النساء والفتيات المتزايد، حتى ممن لم تتجاوز أعمارهن الثالثة عشرة، اللواتي يرغبن في السفر إلى سوريا.

وللوهلة الأولى، قد يبدو أن الحرب السورية هي التي أثارت هذه الموجة. فمن السهل الوصول إلى البلاد، كما أن الصراع يتمتع بجاذبية أيديولوجية للجهاديين المحتملين. إلا أن سوريا ليست سوى جزءاً من الصورة الكاملة فقد حددت »وكالة الأمن والاستخبارات العامة« أربعة تطورات رئيسية أخرى لها دور على هذا الصعيد.

أولاً، وقعت هذه الطفرة المفاجئة في العدد وراء الكواليس. فقد تعلمت الحركة الجهادية من أخطائها السابقة وأصبحت أكثر احترافاً في عملياتها وباتت تعمل على تجنب لفت الانتباه غير المرغوب به. وتعلم المسافرون أيضاً أن يكذبوا، بإخبارهم الأجهزة الأمنية بأنهم ذاهبون للمشاركة في حفل زفاف أو لرؤية أقاربهم، وبالتالي لا تملك الحكومة أي أدوات قانونية لمنعهم من السفر. بالإضافة إلى ذلك، ساعدت الشبكات عبر الإنترنت وشبكات التواصل الاجتماعي في تسهيل النشاطات مثل السفر أو كيفية صنع المتفجرات.

ثانياً، تعلم الجهاديون الهولنديون من نظرائهم في بريطانيا وبلجيكا. فهم يعبّرون عن آرائهم بطرق جديدة استفزازية بل قانونية في الوقت نفسه. إن حرية التعبير تعطي الجهاديين فسحة كبيرة، وهم أذكياء بما فيه الكفاية لتجنب الخطاب الذي من المحتمل أن يجرّ عقاب جزائي.

ثالثاً، مدى تبني الحركة الجهادية الهولندية لوسائل الإعلام الاجتماعية كوسيلة لنشر رسالتها. إن الفعالية والسرعة المحسنة لاستخدام هذه الوسائل قد غيّرتا بشكل قاطع من عمليات التفاعل. وفي حين كانت الرسائل السابقة عمودية، من قائد إلى أتباعه، أمست الآن أفقية أكثر بكثير. فتعدد المراكز يعني أن الرسائل تصدر بشكل دائم عن الكثيرين وتصل إلى الكثيرين، بدلاً من أن تصدر عن شخص واحد وتصل إلى الكثيرين. وبالتالي فإن عملية التطرف بحد ذاتها أمست أسرع بكثير.

أما التطور الرابع فيكمن في كيفية استخدام الجهاديين الهولنديين لوسائل الإعلام الاجتماعية. إن الديناميات الجديدة للحركة الجهادية تقوم على الاحتشاد، المثيل بتصرف الأسراب: فهي غير مركزية وسريعة ومرنة. ويعمل الأعضاء بشكل مستقل، ولكنهم يتمتعون جميعاً بفهم واضح للهدف الذي يريدون بلوغه. إن هذه الخصائص قد جعلت الحركة الجهادية أقوى وأكثر مرونة، وبالتالي يمكن لقوات الأمن أن تعرقل عمل الجهاديين الأفراد ولكن لا يمكنها أن تؤثر بشكل دائم على الحركة ككل.

ولا بد من تسليط الضوء على أهمية السياق الأيديولوجي والديني. فالحركة السلفية الهولندية أصبحت تشكل مؤخراً أرضية أخرى حاضنة للجهادية. ففي السنوات السابقة كان السلفيون الذين يدعون إلى "الدعوة" بمثابة عامل عازل مع دعوتهم إلى الخطاب اللاعنفي، أما في الوقت الحالي فيتحدث العديد من الدعاة الأجانب خارج المساجد ويدعون إلى الجهاد القائم على العنف. ويجذب هؤلاء الأئمة الأجانب العديد من الشباب، مما يدفع بالأئمة المحليين إلى اتخاذ موقف أكثر تشدداً للحفاظ على جماهيرهم. ومع ذلك، فإن الخطاب الأجنبي أكثر تطرفاً بكثير، وقد تبين أنه جاذب جداً للشباب المسلم سريع التأثر. وفي حين دارت نقاشات حول إعطاء الرخص للأئمة، إلا أن هذا الأمر لا يندرج في سياق دور الحكومة. وحتى لو كان ذلك يشكل خياراً محتملاً، لن يغير منح هذه الرخص سوى القليل في حال رفض الشباب الاستجابة إلى الحل. ويختبر النشطاء حدود الحقوق المدنية مثل حرية التعبير، كما أن زيادة احترافهم ترفع من مستوى صعوبة مواجهة التطرف.

ولم تعد صورة الجهاديين النموذجية موحدة كما كانت من قبل. فغالبيتهم من الرجال في العشرينات من العمر، وهم غالباً من الجيل الثالث أو الرابع من المواطنين الهولنديين من أصل مغربي. إلا أن الأصل الهولندي لبعض الجهاديين يعود إلى قرون سابقة، وهم هولنديون مثل الأحذية الخشبية وطواحين الهواء التي تشكل رمزاً لهولندا، ومع ذلك فإنهم لا يزالون يتجهون إلى التطرف ويذهبون إلى سوريا. أضف إلى ذلك أنهم ليسوا جميعاً من غير المتعلمين أو المجرمين، لا بل إن بعضهم قد يكون حائزاً على شهادات جامعية. بالإضافة إلى ذلك لم يعد المقاتلون وحدهم هم من يتوجهون إلى سوريا، فالعائلات تسافر بهدف العيش هناك. ويعتقد الجهاديون أنه بإمكانهم بناء دولة مثالية في ظل الشريعة الإسلامية في سوريا، وبعض النساء ترافق أزواجهن أو يذهبن بمفردهن ليتزوجن من جهاديين هم في المنطقة بالفعل.

ومما يزيد من الخطر الذي يواجه هولندا هو أن معظم الهولنديين الذين توجهوا إلى سوريا انضموا إلى جماعات ذات صلة بتنظيم »القاعدة« أو مستوحاة منه. وبالنسبة إلى هذه الجماعات، إن المجتمع الغربي ككل هو العدو المطلق والمشترك. وربما يكون المقاتلون العائدون من سوريا قد تعرضوا لصدمة، أو زادت الحرب من تشددهم، أو كُلفوا صراحة بالشروع بأعمال عنف من قبل قادتهم العسكريين، سواء كانت هذه الأعمال ضد المجتمع الهولندي عامة أو ضد مجموعات معيّنة مثل اليهود أو الشيعة. إلى جانب ذلك فإن حرية السفر في "منطقة الشنغن في أوروبا" تسهل أكثر من عملية تحرك المقاتلين في داخل دولة ما وتنفيذ هجوم في أي دولة من الدول الخمسة والعشرين الأخرى الموقعة على "اتفاق الشنغن". ومثال على ذلك ما قام به المتشدد الفرنسي مهدي نموش الذي هاجم متحفاً يهودياً في بلجيكا. كما أنه أخفى عودته من سوريا من خلال السفر عبر كوالالمبور إلى أمستردام. وحتى مع اعتبار المقاتلين الهولنديين الثلاثين الذي عادوا إلى البلاد حتى الآن، لا تزال »وكالة الأمن والاستخبارات العامة« الهولندية غير قادرة على متابعتهم جميعاً في كافة الأوقات. لذا لا بد من تقاسم بعض هذه المسؤوليات مع الشرطة والمؤسسات البلدية.

أما على الصعيد الداخلي، فيبرز أيضاً قلق من تأثير الوضع على الحركة الجهادية الهولندية المحلية إذ إن المتطرفين قاموا بتخويف المسلمين المعتدلين الذين يعارضون علناً الجهاد القائم على العنف. ومنذ بدء ضربات التحالف الجوية، نشر بعض الجهاديين الهولنديين في سوريا صوراً للضربات على الإنترنت وعلى وسائل الإعلام الاجتماعية ليكتسبوا منزلة في الحرب التي يخوضونها. وقد ظهرت زيادة مقلقة في عدد الأنصار المحليين الذين يطرحون أسئلة حول صحة هذه الهجمات على بعض الأهداف، أو حول مدى إمكانية قبول الأضرار الجانبية التي تقع. بيد أنه مع سفر الشباب للانضمام إلى تنظيم »الدولة الإسلامية في العراق والشام« (»داعش«) بدلاً من مجرد محاربة الرئيس السوري بشار الأسد، فإن أهل هؤلاء الشبب يتورطون في هذه المشكلة. فقد توجه العديد منهم إلى الشرطة أو »وكالة الأمن والاستخبارات العامة« للإبلاغ عن خوفهم من أن يكون أبناؤهم يتجهون نحو التطرف.

وكما هو مفصل في تقرير »وكالة الأمن والاستخبارات العامة« بعنوان "تحول الجهادية في هولندا"، فإن الخطة الحالية لمعالجة الحركة الجهادية تتألف من خمسة فصول. الأول هو الحد من المخاطر، مثل إلغاء جوازات السفر ورصد سفر الأفراد الذين يشكلون خطراً محتملاً عبر الحدود. أما الثاني فهو التدخل في نشاطات السفر عندما تبرز أسباب جدية تدعو إلى القلق، خاصة إذا كان الأمر يتعلق بالأطفال. وتكمن الأولوية الثالثة في إيجاد أولئك الذين يعملون على تجنيد المقاتلين وإحباط عملهم ومحاكمتهم عندما يكون ذلك ممكناً، فيما يتجلى الفصل الرابع في منع التطرف، ومن المرجح أنه أصعب الفصول من حيث التنفيذ إذ لا بد للحكومة من أن تعمل مع المجتمع المسلم وأن تستخدم كل المعلومات والسلطة التي يتمتع بها هذا المجتمع. أما الفصل الخامس فيتعلق بنشاط وسائل الإعلام الاجتماعية، الذي يشكّل أمراً أساسياً. وتقوم سياسة الحكومة الهولندية على مراقبة المنتديات وإرسال إشعار لمقدمي خدمات الإنترنت بإغلاق المواقع حالما يتم استخدامها لنشر الفكر المتطرف.

والأهم من ذلك، يجب على »وكالة الأمن والاستخبارات العامة« أن تنظم عمليات تعاون بين المؤسسات الحكومية، لا بل أن تجعل هذا التعاون إلزامياً. فعلى الرغم من أن هولندا بلد صغير نسبياً، إلا أن التعاون لا يأتي دائماً بشكل طبيعي. وتحتاج »وكالة الأمن والاستخبارات العامة« إلى العمل مع الشرطة والمحاكم والجيش. إلى جانب ذلك، إن التعاون الدولي أمر ضروري فقد سافر أكثر من ألف مواطن فرنسي، وما بين ٥٠٠ و١٠٠٠ مواطن بريطاني وأكثر من ٥٠٠ مواطن ألماني إلى العراق وسوريا.

ملخص

لا يزال الطريق طويلاً في مواجهة الفكر المتطرف وفهم عوامل الجذب فيه. وللأسف، لم تُحل شيفرة هذا اللغز بعد، ولا يمكن الرد على الدوافع من خلال عمليات مواجهة معقولة وفعّالة إلا عندما يتم فهم هذه الدوافع.

على الولايات المتحدة إرسال قوات برية للقضاء على تنظيم "الدولة الإسلامية"

الهجمات المروعة في باريس، التي جاءت في أعقاب قيام تنظيم »الدولة الإسلامية في العراق والشام« (»داعش«)/»الدولة الإسلامية« على الأرجح بتفجير طائرة ركاب روسية في سيناء في خضم الأزمات الناجمة عن الصراعات ذات الصلة التي تدور في العراق وسوريا، تتطلب جواباً على السؤال التالي: متى تدرك الولايات المتحدة بأنها في حاجة ماسة إلى استخدام القوة العسكرية الحقيقية لهزيمة تهديد تنظيم »الدولة الإسلامية".

جيمس جيفري
معهد واشطنن للدراسات الاستراتيجية

بعد مرور ما يقرب من ١٨ شهراً على بدء إدارة أوباما باتخاذ أنصاف الحلول، من الواضح أنه لن تتم هزيمة تنظيم »الدولة الإسلامية« في غياب قوات برية متنقلة من الدرجة الأولى، تكون مترابطة مع قوة جوية ساحقة. ولا يجب أن تكون تلك القوة البرية كبيرة – على سبيل المثال كانت القوة الأمريكية الرئيسية المهاجمة التي شاركت في أكبر معركة في حرب العراق الثانية في الفلوجة عام ٢٠٠٤، مكونة فقط من سبعة إلى ثمانية كتائب، مع تعزيز ودعم [لوجيستي]، ليصبح عدد أفرادها ٧٠٠٠ إلى ٨٠٠٠ جندي. كما لا يجب أن تكون جميعها أمريكية. فبإمكان القوات الفرنسية وغيرها من القوات الغربية التي تمتلك مستوى جيد من الخبرة أن تستكمل القوات الأمريكية، وهو الأمر بالنسبة لنظيراتها من التشكيلات العراقية والسورية الفعالة. ولكن في غياب قوات برية أمريكية فلن يحدث أياً من ذلك. وسوف يحافظ تنظيم »الدولة الإسلامية« على تماسك "دولته"، كما أن هجماته المضادة – وكذلك الاستغلال الإيراني–الروسي لـ تنظيم »الدولة الإسلامية« لتحقيق أهدافهما العدوانية الخاصة – سيؤدي إلى زعزعة الاستقرار في الكثير من دول أوراسيا ويعرّض الولايات المتحدة مرة أخرى لهجمات إرهابية واسعة النطاق.

وحقيقة أنه حتى بعد الهجمات [الإرهابية] في باريس الأسبوع الماضي، فإن الأمر اللافت للنظر هو أن الإدارة الأمريكية ومرشحو الرئاسة الأمريكيين وخبراء من الخارج عموماً، لم يكونوا قادرين على تقبل هذا الواقع الجديد. وقد حث كلاً من القائد الأعلى السابق لقوات حلف شمال الأطلسي الأدميرال جيمس ستافريدس وحاكم ولاية أوهايو والشخصية الرائدة المرشح للرئاسة الأمريكية جون كاسيش من الحزب الجمهوري، حلف الناتو على تولّي مسؤولية الحملة ضد تنظيم »الدولة الإسلامية«. كما اقترح مرشحون آخرون من الحزب الجمهوري شن ضربات جوية أكثر فعلية؛ كما تحدثت المرشحة للرئاسة الأوفر حظاً من الحزب الديمقراطي هيلاري كلينتون أساساً حول توسيع النسخة الحالية للاستراتيجية الأمريكية لكنها أضافت، "لا يمكن أن تكون معركة أمريكية." وكان السناتور ليندسي غراهام (جمهوري من ولاية جنوب كارولينا) المرشح الوحيد من بين الكثير من مرشحي الرئاسة الذي ضغط من أجل نشر قوات برية أمريكية تقليدية كبيرة. لماذا لا تحظى عملية عسكرية تقليدية بمنقاشة جادة بينما تعتبر أمراً واضحاً؟ يعود ذلك جزئياً إلى أن شعار الإدارة الأمريكية الحالية هو "عدم وجود حل عسكري لأي شيء"، وفي الجزء الآخر لأن العديد من الأمريكيين، ناهيك عن حلفاء الولايات المتحدة الأوروبيين (البرلمان البريطاني اختار للتو ألا يشارك في العمليات الجوية فوق أجواء سوريا)، يعتبرون أن العمليات العسكرية، وخصوصاً العمليات العسكرية البرية، في منطقة الشرق الأوسط تؤدي إلى نتائج عكسية في أحسن الأحوال وكوارث في طور التكوين في أسوأ الأحوال.

وحتى قبل وقوع الهجمات في باريس، أظهرت استطلاعات الرأي أن أغلبية كبيرة من الأمريكيين شعروا بخيبة أمل من جراء قيام الإدارة الأمريكية بحملة ضد تنظيم "الدولة الإسلامية" مدركين بأن التشدد الإسلامي يشكل تهديداً خطيراً، ولكن لا يزال أكثر من النصف من الذين شملهم الاستطلاع يعارضون استخدام القوات البرية الأمريكية. وقد تم تعزيز هذا التفكير بشكل كبير نتيجة كفاح القوات البرية الأمريكية في حربي العراق وأفغانستان، ولكن جذوره تكمن في التدخلات الفاشلة في الصومال وبيروت، وفي فيتنام بطبيعة الحال.

بيد، يتجاهل هذا التفكير الحقيقة وراء هذه الإخفاقات. فقد كانت جميعها تدخلات في حروب أهلية أو عمليات لمكافحة التمرد، من خلال نشر قوات أمريكية تقليدية لحل الصراعات الإجتماعية اللامتناهية ولبناء الدول. إن ذلك ليس ما يتطلبه إنهاء سريع للقوة التقليدية ظاهرياً لـ تنظيم "الدولة الإسلامية".

والانتقاد الثاني هو أن استخدام القوات البرية يتطلب إجابات مقنعة ومفصلة للأسئلة التي ستطرح في "اليوم التالي" حول كيفية تنظيم المناطق الجغرافية الكبيرة، وتوفير الأمن للسكان المحررين والحفاظ على الأمل من أجل قيام مستقبل أفضل كبديل للتطرف. وهذا صحيح، ولكن مع ذلك فبغض النظر عن كيفية إجابة المرء على تلك الأسئلة، يجب ألا يتضمن الجواب كون القوات الغربية قوة محتلة. بالإضافة إلى ذلك، ففي حين قد يكون من الصعب الاستدلال على "اليوم التالي" وأن تنفيذ أي حلول قد يكون مكلفاً، إلا أنه من المرجح أن يكون أسهل وأقل كلفة من التعامل على المدى الطويل مع "دولة" تنظيم "الدولة الإسلامية".

وهناك بديل ممكن لحجة أخرى ضد [نشر] قوات برية أمريكية ويتمثل بـ: وجود قوة جوية أمريكية عالية الجهد وجسيمة حقاً، ومشاركة جهد استشاري يكون مرتبطاً بقوات برية محلية، مع قواعد اشتبك أكثر تساهلاً ونشر قوات "العمليات الخاصة" الأمريكية في مواقع متقدمة. وفي حين تم اتباع هذه المقاربات بصورة ناجحة في أفغانستان في عام ٢٠٠١، وشمل العراق في عام ٢٠٠٣ والبصرة في عام ٢٠٠٨ وقندوز قبل شهر، إلا أنه لم يتم تجربتها حقاً ضد تنظيم »الدولة الإسلامية«. وتكمن المشكلة في أنه لم يعد لدى الولايات المتحدة متسع من الوقت لمعرفة ما إذا كان بإمكان نجاح هذا النهج الذي هو دون المستوى الأمثل، كما أنه ليس لديها ما يكفي من الشركاء المحليين الفاعلين. فالعناصر الكردية المختلفة، وقوات الأمن العرقية، والقبائل السنية، والميليشيات الشيعية ومقاتلي المقاومة السورية على الأرض لا يتمتعون بولاء مشترك؛ والكثير منهم يتحدون بعضهم البعض بقدر مجابهتهم لـ تنظيم »الدولة الإسلامية«. وببساطة لا يمكن للولايات المتحدة حل هذه القضايا في الوقت اللازم لجعل هذه المجموعة القوة الهجومية الأولية.

وأخيراً، فإن حتمية تجنب وقوع خسائر أمريكية عادة ما تنهي النقاشات حول نشر قوات برية. وفي حين، أن القيام بعمليات هجومية واضحة وقصيرة المدى عادة ما تولد خسائر محدودة نسبياً، إلا أن الحقيقة هي أنه لا أحد يستطيع أن يتنبأ مستويات الضحايا، وأن أية وفيات بسبب العمليات القتالية تشكل مأساة وتنطوي على مخاطر سياسية. بيد، على الولايات المتحدة أن تكون أمينة. لقد خلفت الحرب الأهلية السورية الملايين من اللاجئين ومئات الآلاف من القتلى المدنيين. كما أن تنظيم »الدولة الإسلامية« نفسه قد حصد عشرات الآلاف من الأرواح البريئة في المنطقة، ومؤخراً مئات آخرين من أرواح المدنيين في تركيا ومصر ولبنان وفرنسا. والسؤال الذي يطرح نفسه هو في أي مرحلة من القتال يؤدي مثل هذا النهر المتزايد من الدماء إلى تبرير المخاطرة بحياة الأمريكيين؟